

Distr.: Limited
23 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

إثيوبيا، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أندورا، أورغواي، أوغندا،
أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بولندا،
جامايكا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية ترانبا المتحدة،
الداغمر، رومانيا، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، شيلي، غانا،
غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوستاريكا،
كولومبيا، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، ليريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر،
المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات -
الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا،
الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان: مشروع قرار منقح

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية،



وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، وجدول أعمال القرن الـ ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"^(٥)،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ تنوّه بالعمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة من قبل، وبخاصة في دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة، الذي وجّه الانتباه إلى التركيز على موضوع المسائل المتصلة بالزراعة،

وإذ تقوّر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٨، وعلى وجه التحديد دعوتها إلى زيادة الاستثمار، حسب الاقتضاء، في تطوير التكنولوجيا الزراعية فضلا عن نقل واستخدام التكنولوجيات القائمة، بشروط متفق عليها، خاصة بالنسبة لصغار المزارعين، ولا سيما المرأة الريفية، وإذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، الذي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى عقده في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإذ تؤكد أهمية تعزيز تقدم التكنولوجيات الزراعية وتطبيقها،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول/القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ ترحّب بالالتزامات الواردة في البيان المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي، الذي اعتمد في لاكويلا، إيطاليا، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩^(٧)، الذي ركّز على التنمية الزراعية المستدامة،

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المعقود من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وإلى وثيقته الختامية^(٨)، وإذ تؤكد من جديد التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تسلّم بما يمكن أن يترتب على الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية من أثر مفيد على تحقيق الكثير من تلك الأهداف، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتمكين المرأة وضمان الاستدامة البيئية، وإذ يظل يساورها القلق إزاء وتيرة التقدم المحرز حتى الآن في تحقيق تلك الأهداف، ولا سيما في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا،

وإذ تحيط علماً ببرنامج العمل من أجل أقل البلدان نمواً الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً^(٩)، المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وإذ تسلّم بضرورة مواصلة العمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعت في برنامج العمل^(٩)،

وإذ تسلّم بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد مستقبلاً،

وإذ تؤكد الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الثغرة بين الجنسين وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية وما يتصل بها من خدمات ومدخلات، وإلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، فضلاً عن التعليم والتدريب والخدمات الاجتماعية والمالية والوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها،

وإذ تقرّ بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص والعمل الذي يقومون به في تعزيز التقدم في البلدان النامية، وفي التشجيع على استخدام التكنولوجيات الزراعية المستدامة وتدريب صغار المزارعين، وخاصة المرأة الريفية،

(٧) متاح من الموقع www.ifad.org/events/g8.

(٨) انظر القرار ١/٦٥.

(٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المتزايدة إلى الابتكار في سلاسل الإمداد بالأغذية الزراعية من أجل التصدي للتحديات المطروحة لأسباب عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وشحها، والتحضر والعولمة، وإذ تعترف بأن البحوث الزراعية والتكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تُسهم إسهاما كبيرا في التنمية الزراعية والريفية والاقتصادية وتساعد على تخفيف حدة الآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية^(١٠)؛

٢ - **تحث** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة ونقلها ونشرها بشروط عادلة وشفافة ومتفق عليها، إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، ودعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع استخدام الدراية والتكنولوجيات الزراعية المحلية، والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية، وإتاحة فرص الحصول على المعارف والمعلومات عن طريق استراتيجيات مناسبة لتوفير الاتصالات من أجل التنمية، وتمكين النساء، والرجال والشباب، في الريف من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة، والحد من فواقد ما بعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛

٣ - **تشجع** الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما صغار المزارعين، وخاصة المرأة الريفية من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب؛

٤ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين لتحقيق تكافؤ فرص حصول المرأة على التكنولوجيات التي توفر العمل، والمعلومات والدراية في مجال التكنولوجيا الزراعية، والمعدات، وما يتصل بذلك من موارد زراعية ووصولها إلى محافل صنع القرار لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء والشباب؛

٥ - تؤكد أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل ونظم البذور، فضلاً عن دعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة، مثل الزراعة الحافظة للموارد والمكافحة المتكاملة للآفات، لجعل الزراعة أكثر قدرة على التكيف، وخاصة جعل المحاصيل والحيوانات التي تُربى في المزارع، بما في ذلك الماشية، أكثر تحملاً للأمراض والآفات والإجهاد البيئي، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، على نحو يتسق مع الأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٦ - تؤكد أيضاً أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا الاقتصاد في استهلاك المياه؛

٧ - تشجع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وخاصة المرأة الريفية، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار في متناولهم؛

٨ - تهيب بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحت الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا تُوفّر بأسعار معقولة ومعمرة ومستدامة يسهل على صغار المزارعين، وخاصة المرأة الريفية، استخدامها ويمكن توزيعها عليهم؛

٩ - تطلب إلى مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشجيع ودعم وتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بشأن سبل زيادة استخدام ممارسات مثل الزراعة والإدارة المستدامة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، وزيادة استخدام التكنولوجيات الزراعية ذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة القيمة، بما في ذلك تكنولوجيا تخزين ونقل المحاصيل بعد حصادها، وخاصة في ظروف بيئية صعبة؛

١٠ - تؤكد الدور الفعّال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتدعو، في هذا الصدد، إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات الدولية المعنية الأخرى؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.